

منظمات المجتمع المدني في العراق تستجيب لـ (نداء وطن)

2016-06-07 بغداد - سوزان الشمري

عندما يكون (النداء للوطن) فلا صوت يعلى على صوته، فهو الحياة والقضية، "نداء وطن" مؤتمر عقده المنبر المدني تحت شعار "المجتمع المدني الركيزة الاساسية للبناء الديمقراطي، على قاعة النادي النفطي ببغداد بمشاركة أكثر من (100) منظمة مجتمع مدني من محافظات العراق كافة وبحضور شخصيات اكااديمية في مجال السياسة والاقتصاد ونشطاء في مجال الاعلام .

أهدف المؤتمر بحسب القائمين على تنظيمه يسعى لتحقيق مشاركة مجتمعية واعية لتكوين جملة من التوصيات التي يعدها المشاركون في المؤتمر بغية رفعها لصناع القرار في هرم السلطة في العراق.

نداء موحد

وقال مسؤول المنبر لمدني وهو المنظم لمؤتمر "نداء وطن" الاستاذ سامي شاتي ان "المؤتمر هو عبارة عن مخرجات يبحث عنها المجتمع المدني موجه الى الرئاسات الثلاث وقادة الكتل السياسية الى صناع الراي العام في الهرم الحكومي بان المجتمع المدني له رؤية لما يحصل في البلد وان هنالك اولويات يجب النظر اليها من قبل المؤسسات الحكومية والمؤسسات التشريعية، والقضائية هذه الاولويات تمثل حاجات ملحة للشعب العراقي .

واضاف شاتي في حديث خاص لـ (شبكة المنبر المعلوماتية) للحكومة واجبات ملزمة بتنفيذها ضمن برنامجها الحكومي، لاسيما مجلس النواب فهو ملزم ايضاً بأعداد خارطة تشريعية للقوانين اللازمة لضمان حقوق المواطن والحال كذلك فيما يتعلق بالقضاء وضرورة التزامه باجراء اصلاحات حقيقة ، توفر العدالة وسيادة القانون للمواطن .

مشيرالى ان : النداء الذي نبحت عنه في مؤتمرنا هو نداء المجتمع المدني نداء واعى ذا علاقة

باحياجات المجتمع ، نبحت من خلاله على تفعيل اليات التواصل مع السلطات الثلاث بما يعزز حاجيات المواطنين ورغبتهم بانتاج اشياء نافعة توفر الاستقرار وديمومة الخدمات وتوفر سيادة القانون للمواطن .

وفي سؤال لموفد (شبكة النبا المعلوماتية) عن مدى جدوى نداء وطن في التأثير على الجانب الحكومي ؟ اوضح شاتي قائلاً:التأثير يتضمن مراحل عدة اولها مرحلة التوعية والتدقيق يليها مرحلة تحديد الاحتياجات، ومن ثم مرحلة التواصل ،فيما تأتي مرحلة التأثير والنتائج خاتمة لكل المراحل ، لذلك فنحن نعقد في هذه المرحلة على توحيد رؤيا منظمات المجتمع المدني تجاه ماذا نريد من السلطات ،ومن ثم ننتقل لمرحلة العمل معهم والضغط والتواصل وكل الفعاليات والوسائل المدنية المتاحة وفق الاطر الدستورية لتقريب وجهات النظر .

وعن رسالة "نداء وطن" للقوات الامنية ومعاركهم مع الدواعش في عمليات التحرير أكد شاتي بأن " المؤتمر حرص على الدعوة لتقديم الدعم الكامل للقوات الامنية ومجاهدي الحشد الشعبي مشددا الضغط على الحكومة لتوفير كافة مستلزماتهم اذ ان مستلزمات الدفاع هي مستلزمات لا تقل عن اهمية ما يبذلوه من جهود وتضحية .

اما فيما يخص الشلل الحكومي المتفاقم نتائجه منذ اكثر من شهرين كشف شاتي عن رفع منظمات مجتمع مدني دعوة قضائية امام المحكمة الاتحادية للمطالبة باستئناف عمل مجلس النواب ضمن اطرها التشريعية والرقابية والتمثيلية منوهاً الى ان " نداء وطن سيعزز تفعيل عمل المؤسسات الدستورية وابعاد الخلافات السياسية عن المؤسسات ذات المساس بحياة المواطنين .

ثقافة المجتمع المدني

وشارك في اعمال المؤتمر نشطاء في المجالات المختلفة اضافة الى المشاركة الحكومية والتي تمثلت بمسؤول منظمات المجتمع المدني في مجلس محافظة بغداد مهدية اللامي والتي اكدت في حديثها لـ (شبكة النبا المعلوماتية) على هامش المؤتمر ان " منظمات المجتمع المدني مكون بات علامة فارقة في المشهد العراقي هذا المشهد الذي عانى ولا يزال يعاني الكثير من النزعات

وحجبت عنه الكثير من ظواهر التقدم وافرزت الكثير من ظواهر التخلف .

واضافت " ريادة المجتمع المدني له الدور هو ثقافة لم يفهما الكثير رغم ما تشكله من رافد مهم ومشارك فاعل مع الحكومة لذلك عندما اصبحت التدايعيات والازمة التي يمر بها المجتمع العراقي تتطلب ذلك النداء الوطني عبر منظمات المجتمع المدني تحت مسمى المنبر المدني لتحديد بعض الظروف والاليات التي تداعت لها هذه الظروف في داخل العراق .

وتابعت : موتمر "نداء وطن " تم اقتباسه من خلال ورش العمل بشعار واضح وصريح ينضوي تحت هذا المسمى كل شرائح المجتمع العراقي ، وبالتالي هو وقفة جادة لتصحيح الكثير من المسارات لمجمل الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية خدمة للصالح العام .

الموتمر الذي شاركت في اعماله اكثر من 100 منظمة مجتمع مدني بحضور شخصيات اكاديمة متنوعة في السياسية والاقتصاد والاعلام وزع حضوره بحسب الاختصاصات الى اربع طاولات نقاشية(تنفيذية ، تشريعية ، مجتمع مدني ، واعلام) وشاركت فيها(شبكة المنبأ المعلوماتية) غايتها الخروج بجملة من التوصيات التي ترفع من قبل الجهة المنظمة للمؤتمر لصناع القرار في الهرم الحكومي ،خرجت كل طاولة نقاشية بجملة توصيات مهمة تتناول جانب مهم في الازمة الحالية التي تشهدها البلاد .

المحور التشريعي

اذ خرجت الطاولة التشريعية بعدد من التوصيات المهمة تضمنت العمل على احتواء الازمات الحكومية والتي عطلت الكثير من التشريعات القانونية بما يضمن عدم تسييسها او توظيفها لجهات حزبية وفئوية معينة ، اضافة لتوفير مجموعة من الادوات والضوابط التي تحكم عمل السلطة التشريعية في العراق .والتركيز على نبذ الخلافات وتغليب مصلحة البلد.

محور المجتمع لمدني

فيما خرجت طاولة المجتمع المدني بتوصيات ركزت فيها على تعديل قانون 12 لسنة 2010 ،وتفعيل الضمان الحكومي لمنظمات المجتمع المدني في عملية المراقبة والرصد والذي اقترح من قبل رئيس الوزراء ،وتفعيل الفرق الشبابية وتنظيم شراكة عملها مع المنظمات ،وتخصص عمل المنظمات ، وتمويلها من خلال صندوق دعم المنظمات .

فيما تقدمت (شبكة النبا المعلوماتية) من على طاولة المجتمع المدني من خلال مشاركة موفدها برفع توصية تضمنت :الدعوة لتنظيم حملة ضغط لتفعيل القوانين المهمة في البلد ، توحيد عمل المنظمات والعمل على مشروع وطني تقوم به المنظمات لكسب ثقة المجتمع العراقي ، وضع الية لحماية المنظمات وخاصة الانسانية منها في العراق ، تفعيل برنامج ميثاق وقراره من قبل مجلس النواب العراقي اضافة الى المصادقة عليه كونه برنامج يرسم الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والبرلمان .

المحور التنفيذي

فيما قسمت الطاولة التنفيذية توصياتها الى مجموعة قطاعات (وهي الامنية والاقتصادية والزراعية والصناعية)اذ ركزت على السعي لآنها المحاصصة بالقطاع الامني ، واختيار القيادات وفق معايير الخبرة والكفاءة والنزاهة وتوفير الحماية للمواطنين والمستثمرين بشكل عام .

فيما تناول الجانب الاقتصادي عدد من المخرجات التي ركزت على قانون حماية المنتج الوطني وتطبيق برنامج التعرف الكمركية على الاستيراد ، و النهوض بالقطاع الزراعي وتوفير المستلزمات الزراعية لغرض تقليل كلفة المنتج المحلي من خلال توزيع الاسمدة والمستلزمات الزراعية باسعار ميسرة مع وضع الية للحد من التلاعب من قبل بعض الفلاحين .

اما القضية المائية فكان لها جزءاً من التوصيات من خلال التركيز على انشاء السدود لتقليل الهدر لمائي وتوفير خزين مائي وشدد الجانب السياحي على تنشيط السياحة في البلاد بشكل عام دون التركيز على السياحة الدينية وترك جوانب سياحية اخرى كالاثار والاهوار ،وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي كان التوصية تتضمن السيطرة على الاستيراد وتفعيل التعرف الكمركية وعدم اغراق السوق

بالمنتج المستورد.

اما الجانب السياسي فقد وصى المؤتمر بالعمل وفق مبدأ الشفافية والاعلان عن نسب انجاز البرامج الوزاري ونشره ليستنى لمنظمات المجتمع المدني مراقبته والعمل على تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطن واعادة رسم السياسات العامة وتغليب المصلحة العامة .

اما في الجانب المجتمعي فقد ركزت التوصيات على اعطاء اهمية كبيرة للتربية والتعليم وانشاء مدارس نموذجية والاستفادة من الاختصاصات المختلفة. وضرورة احترام المواطن العراقي ورفض التعامل معه كرقم انتخابي فقط.وتغيير قانون العقوبات لسنة 1969 والحد من قضايا الفساد الاداري والمالي.

المحور الاعلامي

اما الطاولة الاعلامية فتقدمت بجملة من التوصيات التي شاركت فيها (شبكة النبا المعلوماتية من خلال موفدها : اذ تطرقت تلك التوصيات على الضغط على الحكومة من اجل اقرار القوانين لخاصة بحق الحصول على المعلومة ،مع التاكيد على الاعلاميين للتعامل مع الاحداث بعدم انحياز ونقل الاحداث كما هي والابتعاد عن شهادة الزور ، لاسيما ضبط ايقاع مواقع التواصل الاجتماعي، توصية المدونون بالالتزام بالاطر الانسانية ،وتجريم الاشاعة وتفعيل لائحة السلوك الاعلامي والعمل بها مع اطلاق حملة مدافعة من قبل منظمات المجتمع المدني عن الاعلام واهميه دوره ، وركزت التوصيات ايضا على التعامل بحرفية مع الاحتجاجات الجماهيرية ،وعلى الحكومة ضمان وصول الصحفي لمواقع الاحداث وتوفير الحماية له ومنع الاعتداء عليه من قبل رجال الامن، يذكر ان المنبر المدني هو مجموعة من المنظمات والنشطاء تهدف الى خلق فضاء للتكامل والتعاون بين المنظمات بما يخدم قضايا المجتمع ويساهم في تعزيز دورها في الحياة العامة.